

العمل في زمن العولمة

-مقاربة نظرية-

أ. بوكليخة ليلي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

مقدمة:

العمل هو الركيزة الأساسية التي تمكن الأفراد من ضمان الدخل لتأمين الحياة والمعيشة ويساهم في النمو والتطور الاقتصادي وهو الوسيلة التي تقي من آثار البطالة والفقر، إلى أن اعتبر أحد الحقوق الأساسية بتوفير فرص عمل للجميع في جو يسوده الإنصاف والعدل. وهذا ما أكد عليه شارل فوريه **Charles Fourier** حول الحق في العمل: "يوفر الراحة الاجتماعية والنفسية للفرد، ومن واجبات الدول توفير هذا الحق بإتاحة فرص متكافئة للمواطنين، إن توفير هذا الحق يتطلب إعادة تنظيم كاملة للمجتمع.¹ إذن فالعمل هو بداية للوصول إلى تنمية بشرية تمكن الإنسان من الرقي بتطلعاته ورفاهه المادي والروحي، و مع هذا العصر ظهرت التطورات السريعة واللامتناهية بفعل العولمة التي كانت اقتصادية أولا من خلال تحرير التجارة وتوفير مناخ سهل لانتشار الأفكار الرأسمالية عبر الشركات المتعددة الجنسيات ووسائل التحكم العالمي المتمثلة في المنظمات والهيئات الدولية. وثانيا اجتماعية من خلال الاختلالات التي أصابت البنى الاجتماعية. هذا ما يخالف نظرة التنمية البشرية التي يلزم تحقيقها من خلال: اعتماد برنامج عمل يستند إلى عقد اجتماعي جديد، واتفاق عالمي، وتنفيذ برنامج العمل اللائق¹ هذا حتى يمكن إعطاء الوجه الحقيقي للعمل من خلال توسيع مضامينه وغاياته للوصول إلى تنمية بشرية ومستدامة تشمل جميع فئات المجتمع.

فما هي التأثيرات التي أحدثتها العولمة على فضاء العمل اليوم؟

1- مفهوم العمل:

يتحدد مفهوم العمل من خلال الأثر الذي يخلقه، فبالعمل يقوم الإنسان بالتحكم في الطبيعة ويسيرها لخدمته بتوفير حاجاته وهذا ما ذهب إليه " أوغست كونت" حين وصف العمل بوسيلة للتغيير: "التغيير النافع للمحيط الخارجي من طرف الإنسان"²

كما ذهب NEFF: "العمل هو ذلك النشاط المفيد الذي يؤديه البشر بهدف الحفاظ على الحياة واستمرارها موضوعه ينصب على تغيير بعض خصائص المحيط" ³ يتضح من هذا المفهوم أن وظيفة العمل أسمى من خلق الخيرات وتغيير المحيط إلى المبدأ الأساسي للخلق ألا وهو الحفاظ على الحياة. كما أن العمل يعرف بحسب القيمة والغاية التي تؤدي إلى إنتاج الخيرات لسد الحاجات الاجتماعية، هذا ما حرص على تقديمه OTOOLE: "العمل هو ذلك النشاط المنتج للأشياء ذات قيمة للآخرين" ⁴ فالعمل هو ذلك النشاط الواعي القائم على بذل جهد لتحقيق منفعة ما.

مما سبق يمكن أن نوجز العمل هو ذلك النشاط الخاص بالإنسان ضمن مجموعة اجتماعية من أجل خلق منفعة والوصول إلى غاية ما. ببذل جهد سواء فكري أو بدني. وهذا ما يسعى إلى إيجاد مفهوم التنمية البشرية من خلال تخطي الجانب الاقتصادي للعمل المرتكز على مقدار ما يتحصل عليه العامل من دخل للوصول إلى غايات وخيارات أوسع وأبعد.

2- ماهية العولمة ؟

قد تم تحديد ثلاث عمليات أساسية تكشف عن جوهر العولمة :

أ-تتعلق بانتشار المعلومات لدى غالبية الناس.

ب-تذويب الحدود بين الدول.

ج-زيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ⁵

وفي هذا الصدد يرى "علي حرب": "نحن إزاء حدث هو من الفن والكثافة والتعقيد، ما يجعله ينفتح على غير معنى واتجاه، ويفتح غير مكان ومجال، بقدر ما يطلق قوى اجتماعية جديدة أو يتيح انبثاق تشكيلات ثقافية مغايرة." ⁶

مع العولمة ننتقل من الواقع الفعلي المحدود إلى واقع أثري، اصطناعي، لا حدود له، يتيح المخيال السيرانى بثروته العديدة وتشكيلاته الرقمية اللامتناهية. بذلك تتغير بنية الواقع بالذات، بقدر ما يجري تسريعه وتكثيفه، أو مضاعفته عبر الصور والأرقام، وهكذا مع العولمة يتغير مشهد

العالم بقدر ما تتغير خارطة العلاقة بالأشياء، بحيث يتشكل واقع عالمي جديد..... ثمة اختراق للمجتمعات والثقافات على عدة مستويات من عمليات العولمة. مستوى أعلى يتمثل في تدفق المعلومات والصور والقيم والنماذج عبر وسائط الإعلام المتعدد التي تحول العالم إلى نظام كوني واحد للاتصال الدائم، مستوى أوسط يتمثل في توحيد الأسواق المالية عبر التجارة الإلكترونية على يد مجموعات الإنتاج وأصحاب الجنسيات المتعددة، مستوى أدنى يتمثل في حركة الأشخاص العابرين للحدود بين الدول والقارات بفعل اتساع السياحة وتزايد الهجرات وتنقل رجال الأعمال بأعمالهم المتحركة...⁷ يعتبر علي حرب أن العولمة تركت ولا زالت تترك أثرا كبيرا على الهويات الثقافية فهي قد زعزعت علاقة الإنسان بالزمان الذي أصبح زمن العمل بسرعة الضوء والفكر عكس الزمن التقليدي الذي هو زمن الارتداد نحو الماضي الذي لا يعود أو الانتظار للمستقبل غير معروف، وعلاقة الإنسان بالمكان حيث أصبح المرء يحضر في كل مكان، هذا ما يؤدي إلى نشوء هوية جديدة.

ف "علي حرب" يشرح أثر العولمة بعبارة أن الواقع لم يعد واقعا بل أصبح افتراضيا مما يفكك أطر الوعي والانتماء.

3-عوامل و آثار العولمة على العمل:

ارتبط ظهور العولمة بعوامل مختلفة أهمها:

تلك التكنولوجيات الجديدة والمتجددة التي لها القدرة على تحويل عالم العمل أكثر مما قامت به الثورة الصناعية.

كما شهد القرن العشرين نتائج كبيرة وهي تحرير سوق العمل المقرون مع الثورة الافتراضية للفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي، هذا الأخير الذي يتطلب اليد العاملة المؤهلة والكفؤة ذات المستوى العالي التي تتسم بالتكيف والانضباط السريع المتماشي مع متطلبات السوق الدولي والعالمي، وهذه الفئة من اليد العاملة هي مضطرة إلى مواجهة التحديات المختلفة في عالم الشغل السريع، ما قد يؤدي إلى صعوبة مواجهة ضغوطات نفسية متزايدة في ظروف عمل صعبة، من أجل مسايرة التكنولوجيات المتجددة والمتسارعة وبالتالي يظهر تنظيم عمل جديد (عمال بعقود عمل محددة المدة وبالتوقيت الجزئي أو الكلي، عدم الاستقرار والثبات في العمل ، ظروف عمل غير مستقرة بسبب

تغير العمل والسلع...) كل هذا ما مكن أن نطلق عليه أنماط العمل غير المألوفة حيث أن نمط العمل المألوف هو الذي يتميز بثلاث خصائص:

- العمل بالتوقيت الكامل من خلال مبدأ التشغيل الفعلي مع توفر الحقوق المرتبطة بهذا العمل من خلال احترام الكرامة، الأمن والحماية الاجتماعية... وما يقابله من نمط عمل غير مألوف حيث ظهر العمل بالتوقيت الجزئي الذي يكون فيه الاستغلال في ذروته وانعدام الأمن والحماية الاجتماعية.

- العمل الدائم: إن المبدأ الأساسي في العمل هو الديمومة والسيرورة، فبخلاف هذا نجد العمل المحدد المدة الذي لا يكون في استقرار وأمان وظيفي يوفر الراحة والسكينة للعمل.

- العمل المباشر: أي أن العمل يكون بتقديم عمل لصالح شخص معين مقابل أجر وحقوق معينة، لكن من أنماط العمل التي ظهرت في زمن العولمة العمل عن بعد الذي ليس له صفة علاقة العمل، حيث لا يمكن التعرف على طرفي علاقة العمل، ولا على الحقوق المترتبة لكلا الطرفين، كما أن هذا النمط الجديد تنعدم فيه الحماية الاجتماعية التي تعد أحد الشروط الضرورية لإقامة علاقة العمل وما يترتب عنها من حقوق أخرى كالتأمين عن المرض، التقاعد...

وتعمقت نتيجة للعولمة الفروق الاجتماعية بين أولئك الذين يملكون التعليم والمهارات والقدرة على الحراك التي تتيح لهم الازدهار في عالم الاقتصاد المتكامل، وأولئك الذين لا يملكون هذه الصفات، وهذه الفوارق الجديدة مع ما يصاحبها من أوجه انعدام الأمن، ما يؤدي إلى خلق ضروب التوتر في ما بين مختلف الشرائح الاجتماعية⁸.

كما أن العولمة جاءت بآثار نتيجة تحرير نظم التجارة الدولية وهي المنافسة الكبيرة والمؤسسات الرأسمالية التي لها أهداف محددة ومقيدة باتفاقيات ذات زمن ووقت محدد، فكان العمل هو إما التخليص من القوة العاملة عن طريق إدخال المكننة التي تفي بالغرض وتقلل من عوامل الإنتاج وتكاليفها، هذه الآلة التي تحل محل الإنسان وتقوم بدوره على أكمل وجه، أو أن تعبر القارات لتفتح مؤسسات في بلدان فقيرة ذات أجور زهيدة لا تحقق فيها العدالة الاجتماعية، هنا تستطيع هذه الشركات استغلال العمال بكل صفات وأوجه الاحتكار كالعمل الجبري وظروف عمل غير لائقة...

فهذا ما يطلق عليه تسمية سلاسل التوريد العالمية من خلال اختراق جميع الحدود القارية و الوطنية وبكل التسهيلات، بغية الحصول خاصة على اليد العاملة التي تساهم في تطوير وتعظيم أرباح هذه الشركات العابرة للقارات، إذن سلسلة التوريد تقوم على مبدأ أساسي هو تخفيض التكلفة خاصة اليد العاملة لتحقيق قيمة مضافة.

فكما هو معروف أن الهدف الأساسي للرأسمالية هو تحقيق أقصى الأرباح وهذا ما يجعل كل قيم الحياة ومن ضمنها العمل خاصة خاضعة لميكانيكية قسرية قائمة على الاضطهاد و التوسع في ميكانيكية الربح⁹.

فالعولمة التي جاءت بصورة جديدة للرأسمالية العالمية قد انفردت بتكنولوجيات حديثة تسبق تطور الشعوب وسريعة الانتشار للوصول إلى إحداث ثقافة، اقتصاد وسياسة مختلفة أي مجتمع خاص معقد بدون حدود جغرافية محددة وبدون حضارة وثقافة مطلقة وبدون اقتصاد مستقل بذاته.

حيث نرى في تعريف "دولفوس" انه اشمل ولملم لجميع جوانب العولمة « العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج القرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، ..» إنها تقنيات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة و البنى تحدد ممثلها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام¹⁰.

كما أدت العولمة إلى ظهور مفهوم عولمة الفقر، المصطلح الذي أطلقه عالم الاقتصاد الكندي "ميشال تشوسودوفسكي" الذي يعبر بدقة عن فكرة توزيع الفقر من جانب القوى الكبرى التي تتحكم في الاقتصاد العالمي بما يحقق مصالحها، حيث اتفاقية بريتون وودز لعبت دورا هاما في إعادة الهيكلة الاقتصادية عالميا خاصة ما تم تدميره من اقتصاديات الدول النامية وعملائها، فصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية هياكل إدارية تعمل داخل نظام رأسمالي يتدخل في اقتصاد وسياسة الدول النامية أدى كل هذا إلى اضطرابات داخلية كبيرة ومشاكل لا تحصى بسبب ضعف القدرة الشرائية وما نتج عنها من مشاكل اجتماعية: صحية

، تعليمية ...، لقد أثرت هذه الأجهزة المهيمنة حتى على البيئة والقطاع الزراعي، كما زعزعت استقرار المواطنين بسبب البحث عن مكان للاستزاق مع استنفاد وتدمير أماكنهم، فنجد حتى المؤسسات العمومية التابعة للدولة قد أفلست بسبب عدم قدرتها على المنافسة الدولية المدمرة، وحتى المؤسسات المتوسطة والصغيرة لم تستطع التكيف أو بالأحرى التطبع باتجاهات العولمة السريعة والباهظة.

فهذه الهياكل الإدارية التي من المفروض أن دورها هو تقليص الفقر هي من تولد الفقر بسبب وجود أقلية مستأثرة بالثروة وأغلبية تعيش في مستوى متدني من الفقر يكاد يتجاوز خط الفقر إن لم نقل أنه تجاوزه، إن مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة لمنفعة البنوك الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذا مراقبة تنفيذ لسياسات التجارية الوطنية.

أما منظمة التجارة العالمية تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص في ميادين الاستثمار الأجنبي والشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية، هذا يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يركز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لفرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية¹¹.

تطبق وصفة صندوق النقد الدولي التي ترمي إلى:

التقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة... وتفقد الدول المدينة السيادة الاقتصادية والسيطرة على السياسة المالية والنقدية ويعاد تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية وتفكك مؤسسات الدولة...¹²

إن هذا الشكل الجديد للسيطرة الاقتصادية من طرف الثلاثي الدولي أدى إلى تدمير الاقتصاد الوطني وعملته، حيث يأمر صندوق النقد الدولي بتخفيض سعر العملات لكي ترتفع الأسعار بصفة فجائية وتنخفض قيمة تكاليف العمال وهنا تظهر مشكلة اقتصاد العمل الرخيص والأيدي العاملة الرخيصة، يعني الحصول على عوامل إنتاج بما فيها العمل الرخيص، هذه النقطة نشرحها كما يلي اعتمادا على بعض الحالات:

- في حالة المستوى التكنولوجي المنخفض: يتزايد الطلب على العمالة الغير ماهرة وبالتالي يحدث نوع من التكافؤ في الدخل بين أجور العمال المهرة وغير المهرة (أي التي لا تواكب التقنية الحديثة).

- في حالة التطور المستمر والعالي للتقنية: ينتقل مستوى الإنتاج لمرحلة التطور وعندما يكثُر الطلب هنا لا يحدث التكافؤ في الفرص بين الفئتين، حيث المؤسسات تحتاج إلى أيدي عاملة متطورة وتستبعد الفئة الأخرى.

هذا ما يؤكده Heckscher Ohlin Samuelson في نظريته إلى أنه : " قد يؤدي انفتاح الأسواق وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ذات الوفرة العالية إلى انتقال الطلب على العمل غير الماهر مما يدفع في زيادة أجور هذه الفئة وإلى تقلص الهوة بين أجر عمل الماهر وغير الماهر في تلك الدول، كما يؤدي فتح الأسواق وتزايد التبادل التجاري بين الدول الصناعية و النامية عاملا يدفع باتجاه تزايد استيراد الدول الصناعية منتجات الدول النامية كثيفة العمل و التي تتطلب عمالة غير ماهرة وبإمكان إنتاجها بأسعار أقل من إنتاجها في الدول المتقدمة، وهنا يتراجع الطلب على العمل غير الماهر في الدول الصناعية وبالتالي خفض الأجور.

فسياسات فتح الأسواق تؤثر سلبا على الأجور الحقيقية للعمال غير الماهرة في الدول الصناعية ، وهو تأثير مماثل لنقل الشركات المتعددة الجنسيات لصناعاتها للدول النامية¹³

مما تقدم يظهر أن الأيدي العاملة الرخيصة والأجور المتدنية تؤدي إلى معيشة متدنية وقدرة شرائية منخفضة وبالتالي إلى طلب غير كفو، فهذه صورة الاقتصاد العالمي المنفتح على التبادل و الذي أحدث مشكل العمال الفقراء.

من هنا نستنتج أنه في إطار العولمة الاقتصادية ظهرت أشكال جديدة لانعدام الأمن في العمل ومحيطه، حيث يؤكد ألان توران: '... وقد يكون من الطبيعي التحدث عن الحرف أكثر من التأهيل. إذ انخفضت إمكانات التحول من حرفة إلى أخرى لتجعل حياة العامل مأساوية أكثر، إذ لم يعد باستطاعته ممارسة حرفته: وإذا ما أجبرته أزمة اقتصادية معينة على تغيير مهنته لا يعود بإمكانه أن يكون إلا عاملا يدويا ...'¹⁴ وهذا ما أكدته منظمة العمل الدولية سنة 1999 في خطابها: " باتت المطالبة

بعمل لائق اليوم تحديا عالميا مطروحا أمام القيادات السياسية والتجارية في العالم أجمع. ومستقبلنا المشترك يرتهن إلى حد بعيد بكيفية ردنا على هذا التحدي¹⁵

خاتمة:

تبقى من السلبيات الكبرى العولمة ظهور فئة عمال مستضعفون، توجب علينا إيجاد حلول تضمن ديمومة قيمة العمل ولن يتأتى ذلك إلا بتبني مشروع دولي يفرض حماية كرامة العامل من خلال توفير فرص عمل لائقة وهو الأمر الذي أكدت عليه منظمة العمل الدولية: "العمل ليس سلعة" ولجميع البشر الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص"¹⁶.

و العمل على إيجاد سياسات واستراتيجيات هادفة لخلق فرص عمل ذات صفات نوعية وكمية تتماشى مع تعقيدات العصر الحالي.

الهوامش:

1. DAVID A. SHIMAN, ECONOMIC AND SOCIAL JUSTICE, A Human Rights Perspective, Human Rights Resource Center University of Minnesota 2011, page 05.
2. تقرير التنمية البشرية 2015 تحت عنوان التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 01.
3. جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دارا لجنوب، للنشر، تونس، ص 256.
4. بوحفص مباركي، العمل البشري، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط 02 2004، ص 44.
5. نفسه، ص 44.
6. عوفي مصطفى، العولمة وأثرها في قضايا العمل، مجلة العلوم الانسانية العدد السابع جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2005. ص 01.
7. علي حرب، حديث النهايات فتوحات العولمة ومأزق الهوية، المركز الثقافي العربي، المغرب ط 02 2004 ص 30.
8. نفسه، ص 32..
9. D AVID A. SHIMAN , op.cit p4.
10. رابح بوقرة و عبد الله خبايا، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، ص 157.
11. رابح بوقرة، مرجع سابق ص 243

12. نفسه 243

13. احمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي قراءة للتجربة البحرينية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ط 01، 2003، ص 84.

14. الان توران، رسالة في سوسيولوجيا العمل (01) ترجمة بولاند عمانوئيل، منشورات عويدات، بيروت- باريس- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 1 ، 1985 ص 491.

15 D AVID A. SHIMAN ,op.cit p.6.

11. Ibid p 06¹.